من زاوية تربوية

(كن قاضياً)

إعداد

أ.د/ عصام محمد عبد القادر سيد

أستاذ المناهج وطرق التدريس

كلية التربية بنين بالقاهرة - جامعة الأزهر

من زاوية تربوية
(كن قاضياً)

مقدمة:

تربينا في مؤسستنا العريقة على أن تمر عقولنا في مراحل حكمها على مجريات الأمور بمستويات متتابعة يصعب الفصل بينها؛ حيث تبدأ بالاستيعاب يليه الفهم ويلازمهما التطبيق وبالأحرى الإسقاط على الواقع المعاش، ومن ثم التحليل والتركيب والمراجعة التي يعقبها التقويم وفق ما ذكر من مستويات تعد معايير للحكم أو معينة لاتخاذ قرار يعد قويماً، ورسالتنا السامية لا تنفك عن مراحل حكم القاضي الأمين الذي يصل لقناعة حكمه بعد مروره بمستويات ما ذكر آنفاً تحديداً؛ لذا باتت التربية في مكنونها تعمل على تعضيد فكرة كن قاضياً في ما تفكر فيه وما تتعرض له وما تتخذه من قرارات يومية أو مستقبلية؛ لتصبح واعياً يصعب أن تتأثر بآراء غير صحيحة في مجالات ومجريات الحياة المتنوعة.

وفي مؤسستنا التربوية الواعدة نكابد لنكسب طلابنا المعارف وفق ست مستويات لها حددها بلوم (عالم علم النفس التربوي في جامعة شيكاغو) عبر تصنيفه، تبدأ بالتذكر ثم الفهم ويليها التطبيق والتحليل والتركيب والتقويم، وأصبح التركيب ابتكاراً وفق التجديد التربوي الحديث، وفي السطور التالية أود توطيد فكرة مقدرتنا على تنمية وعي طلابنا؛ ليصبحوا قضاة الغد في تعاملاتهم وأفكارهم وسلوكياتهم ووعيهم بقضايا وطنهم ومقدرتهم بالحفاظ على مقدراته.

المستوى الأول: التذكر أو الاستيعاب

يشغل التذكر قاعدة الهرم المعرفي من مستوياته؛ لذا يعد أبسط مستوى من مستويات المجال المعرفي، فهو يعني مقدرة المتعلم على استرجاع المعلومات أو المعرفة المكتسبة التي تم تعلمها مسبقاً، ويقابل ذلك ما يقوم به القاضي في تناوله لملف من ملفات التقاضي؛ حيث يقوم بفحصه ليستوعب محتوياته وتفصيلاته المهمة.

المستوى الثاني: الفهم ومستوياته الفرعية

يأتي الفهم في المرتبة الثانية من قاعدة الترتيب الهرمي للمجال المعرفي، ويعني مقدرة المتعلمعلى استيعاب خبرة التعلم أو امتلاك معنى المحتوى العلمي المقدم له، كما يشير إلى مقدرته على تفسير ما يلاحظه من ظواهر وأحداث أو مقدرته على تحويل خبرة التعلم من صورة لأخرى، وللفهم مستويات فرعية تشمل التفسير والترجمة والاستنتاج، ويقابل ذلك ما يقوم به القاضي في تناوله لملف من ملفات التقاضي؛ فعندما ينتهي من مرحلة الاستيعاب ينتقل لمرحلة الفهم العميق لمكونات القضية وأبعادها؛ ليفسر الأحداث الغامضة ويترجم المواقف ويستنتج العلاقات بين مجريات الأحداث المرتبطة بالقضية.

المستوى الثالث: التطبيق

يقع التطبيق في المرتبة الثالثة لقاعدة الهرم المعرفي، ويؤكد على مدى مقدرة المتعلمعلى استخدام المعلومات أو توظيف البيانات في مواقف تعليمية جديدة، وغيرها من المهام ذات الصبغة الوظيفية، ويقابل ذلك ما يقوم به القاضي في تناوله لملف من ملفات

التقاضي؛ فعندما ينتهي من مرحلة الاستيعاب والفهم العميق ينتقل لمرحلة إجرائية تهتم بالمطابقة على الواقع، أو رجوعه لنصوص مواد القانون التي تفسر طبيعة الحدث، ومن ثم تعطي معنى جديد لمجريات الأحداث بملف قضيته.

المستوى الرابع: التحليل

يعد التحليل من المستويات المتقدمة؛ حيث يحتل المرتبة الرابعة من الترتيب الهرمي المعرفي، ويشير إلى مقدرة المتعلمعلى تفكيك الفكرة لمكوناتها وعناصرها الأساسية لإظهار العلاقة بين المكونات أو العناصر، ويقابل ذلك ما يقوم به القاضي في تناوله لملف من ملفات التقاضي؛ فعندما ينتهي من مرحلة الاستيعاب والفهم العميق والتطبيق ينتقل لمرحلة التحليل؛ حيث الاهتمام بدقة التفاصيل؛ بغية الخروج منها بشواهد تعضد الأحداث بالقضية محل الفحص.

المستوى الخامس: التركيب

يطلق عليه حديثاً مستوى الابتكار، فهو على كل حال مستوى متقدم يأتي في المرتبة الخامسة من قاعدة الترتيب الهرمي المعرفي، ويشير إلى مقدرة المتعلمعلى ربط عناصر أو مكونات المادة التعليمية لتكوين ما هو جديد، ويقابل ذلك ما يقوم به القاضي في تناوله لملف من ملفات التقاضي؛ فعندما ينتهي من مرحلة الاستيعاب والفهم العميق والتطبيق والتحليل ينتقل لمرحلة التركيب؛ حيث الاهتمام بربط الأحداث أو التفرعات للخروج بتصور شامل للقضية محل الاهتمام.

المستوى السادس: التقويم

إن مقدرة المتعلمعلى إصدار حكم أو قرار في ضوء معايير محددة يتوقف على مدى تمكنه من مستويات المعرفة التي تسبقها، ولهذا احتل مستوى التقويم المرتبة السادسة، وهي تمثل قمة الترتيب الهرمي المعرفي، ويقابل ذلك ما يقوم به القاضي في تناوله لملف من ملفات التقاضي؛ فعندما ينتهي من مرحلة الاستيعاب والفهم العميق والتطبيق والتحليل والتركيب ينتقل لمرحلة التقويم؛ حيث القناعة التامة بحكم بعينة بعد المرور بمرحلة الاستيعاب، ثم الفهم، ثم التطبيق أو إسقاط على الواقع، ثم التحليل والتركيب للأحداث ومراجعة، ثم تقويم يتضمن إصدار حكم على القضية المطروحة.

وقد هدفت من ربط الهرم المعرفي بمستوياته مع ما يؤديه القاضي الفاضل عند حكمه، أن أبرز صعوبة التوصل لأحكام قاطعة في حياتنا الخاصة؛ فلكل قضية تفرعات وتفاصيل تحتاج لاستيعاب وفهم ومن ثم ربط وتحليل وتركيب فلا مجال للتسرع؛ لنتوصل إلى حكم صحيح بعد يقين جامع؛ لكن ما نلاحظه الساعة الأحكام المتسرعة التي لا تستند إلى دليل أو معرفة عميقة لتفاصيل مهمة تعضد تلك الأحكام؛ لذا فنحن في حاجة ماسة لأن نطالع ونطبق تلك المستويات؛ ليسنى لنا أن نصدر الأحكام الصحيحة، وإلا نترك لمن يمكنه أن يمارس تلك المراحل أن يقوم بوظيفته.

لا تكمن الحقيقة في عناوين براقة ومثيرة؛ لكن تكمن في تفاصيل تحتاج لدراسة؛ فمن يروج للشائعات التي تثير الرأي العام يعتمد على مسلمة أن الغالبية لا تطالع التفاصيل، وتلك ما تعتمد عليها القوى الواهنة التي تناهض إنجازات الدولة المصرية الحبيبة في شتى

المجالات؛ لذا ينبغي أن نعي آليات مواجهة الأغراض الخبيثة التي ترغب في أن تنال من مؤسساتنا وتزيف وعي شبابنا، ونقطة الإنطلاق تعتمد على تنمية الوعي بضرورة الفهم والتحليل لمعلومات موثوقة تقدمها مؤسسات الدولة المصرية، ومن بعدها يمكن أن نمارس بعد الكشف عن التفاصيل مهمة إصدار الأحكام.

إننا في حاجة لمبادرة مجتمعية شبابية تحت عنوان (كن قاضياً)، وهذا يتطلب من شباب مصر الراقي بفكره أن يتدرب على مستويات الانتقال المنطقية للمعرفة، بل ويتقنها؛ ليصل إلى الحقيقة المجردة من الأهواء، وليعلم أن مؤسسات الدولة مخلصة في أداء عملها؛ حيث إن عمليات التقويم الذاتي لديها تتم بصورة مستمرة، ومن ثم تتمكن من مواصلة عملها في سياقه الصحيح، والشاهد على ذلك استمراريتها وتطورها إلى الأفضل في شتى تخصصاتها، حفظ الله بلادنا العزيزة من كيد الأشرار والمغرضين، ومنحنا الفهم والحكمة، ووفق قيادتنا السياسية لما فيه خير البلاد والعباد.

بقلم

أ.د/ عصام محمد عبد القادر سيد

أستاذ المناهج وطرق التدريس

كلية التربية بنين بالقاهرة_جامعة الأزهر